شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

إصلاح دولة القانون.. قادم!

كل الأنظمة الاستبدادية تخشى الاحتجاجات الشعبية بمختلف أشكالها، وبخاصة التظاهرات. وعلى طريقة هذه الأنظمة نلاحظ أن قيادات وكوادر دولة القانون الذين يرون إلى أنفسهم على أنهم أصحاب السلطة المطلقة والهيلمان في البلاد، ترتعد فرائصهم وتزبد حلوقهم وتضطرب نفوسهم و"تمشي" بطونهم لمجرد ذكر كلمة "تظاهرات".

دستورنا يكفل حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك عن طريق التظاهرات، لكن حكومة دولة القانون لا ترغب في هذا. وهي انتهكت على نحو سافر الدستور وأحكامه في شباط ٢٠١١ وبعده وتعاملت مع التظاهرات السلمية بالطريقة نفسها التي تتعامل بها في العادة أشد الأنظمة استبداداً. وهذه الحكومة تبذل الآن قصارى جهودها وضغوطها لتمرير قانون قدّمته إلى مجلس النواب يحدّ بدرجة كبيرة من هذا الحق الدستوري الذي تقرّه أيضا كل المواثيق الدولية التي وقّعت عليها الدولة العراقية وأعلنت التزامها بها. والقانون واحد من حزمة قوانين تلحّ حكومة دولة القانون لأجل تشريعها، كما لو أنها خالدة في موقعها وانه لن يأتي وقت تُصبح فيه خارج السلطة.

رداً على تصريحات بعض النواب الداعية أو المؤيدة لفكرة تنظيم تظاهرات جديدة لمطالبة الحكومة بتوفير الأمن والخدمات وللضغط على الطبقة السياسية الحاكمة من أجل حل مشاكلها وفتح طرق الحل للمشاكل والأزمات الكثيرة التي يكابدها الناس، أظهر النائب الدولة قانوني إبراهيم الركابي انزعاجه حيال موقف زملائه (المدى أمس)، محذرا من أن التظاهرات المقترحة ستضيف "أزمة جديدة"!

النائب الركابي يريد للناس أن تسكت على الضيم. لماذا؟ ربما لأن جماعته في نظره موصى بها من السماء!.

قبل سنة ونصف السنة وعد رئيس الوزراء نوري المالكي علناً بأن حكومته ستعمل على تحقيق مطالب المتظاهرين السلميين الذين قمعتهم قواته بعنف مبالغ فيه للغاية.

وبعد كل هذا الوقت لم يتحقّق شيء من تلك الوعود. ومنذ أشهر يتحدث أقطاب دولة القانون عن "ورقة إصلاحات" يتبين لنا الآن انه حتى شركاء دولة القانون في التحالف الوطني لا يعرفون الكثير عنها، فضلاً عن "الشركاء" الآخرين في الحكومة والبرلمان الذين يؤكدون أنهم يسمعون جعجعة ولا يرون طحناً.

النائب الركابي قال أيضاً تبريراً لموقفه المناهض لفكرة التظاهرات ان ورقة الإصلاح "بدأت تأخذ صدى معيناً لدى أغلب الكتل الداعية إلى سحب الثقة، وان قيادات في هذه الكتل أبدت رضاها التام عن بنود الورقة". كيف يا سيادة النائب والتحالف الوطني نفسه لم يتفق بعد على هذه الورقة بل انه مختلف عليها؟ وكيف أيضا وهذا ائتلاف العراقية ومعه ائتلاف الكتل الكردستانية، وهما الموجهة إليهما الورقة لإرضائهما، لم تُقدّم لهما الورقة؟ انه صدى غير ايجابي في الواقع، فتصريحات أقطاب العراقية والكردستاني تحذر كل يوم من لعبة التسويف وتضييع الوقت التي يؤديها دولة القانون بخصوص الإصلاح المطلوب.

الطريف إن النائب الدولة قانوني يؤكد في تصريحه كلام أقطاب العراقية والكردستاني الركابي هذا، إذ يقول رداً على سؤال عن السقوف الزمنية لتنفيذ الإصلاحات التي ستتضمنها ورقة الإصلاحات المُفترضة "مازالت دعوة رئيس الجمهورية محل اهتمام جميع الكتل، وان تنفيذ بنودها (الورقة) سيكون بعد الجلوس على طاولة طالباني والتشاور بشكل مستفيض وجادّ حول الآلية التي سيتبعها التحالف الوطني في تنفيذها.

باختصار، يقول لنا النائب: "عيش يا حمار....." حتى الولاية الثالثة لحكومة دولة القانون!

دول إقليمية تخشى النفوذ الإيراني

العلاقات الخارجية: دول الخليج وراء بقاء العراق تحت البند السابع

□ بغداد/ محمد صباح

لجنة العلاقات الخارجية.. (أرشيف)

اتهمت لجنة العلاقات الخارجية النيابية دول الخليج بالتسبب في عدم خروج العراق من طائلة البند السابع حتى الآن، معللةً ذلك بتخوف هذه الدول من "استغلال النفوذ الإيراني في العراق وكذلك أيضاً بالصراعات الطائفية والاصطفافات التي تشهدها المنطقة إضافة إلى أن هناك قلقا من أن يصبح العراق قوة اقتصادية ضاربة وكبيرة في المنطقة ويسيطر على الأسواق العالمية".

وقالت نصيف لـ(المدى) إن "الجانب الكويتي يحاول إبقاء العراق في البند السابع من اجل الضغط على الحكومة العراقية والحصول على مكتسبات من حدودنا البرية والبحرية وضمها إلى الكويت".

وتابعت "ان هناك لجنة مشكلة لبحث الأمور المتعلقة بموضوع خروج العراق من طائلة البند السابع والتي تضم كلا من العراق والكويت والسعودية وتحت مراقبة كل من بريطانيا وأمريكا"، لافتة الى ان معلومات هذه اللجنة محجوبة عن جميع السياسيين العراقيين وكذلك البرلمان العراقي".

وأضافت "أن العراق أكمل جميع استعداداته المترتبة عليه من تعويضات وترسيم حدود من اجل خروجه من البند السابع"، متسائلة "ما الذي تريده الكويت من هذا التأخير كله؟".

إلى ذلك عزت لجنة العلاقات النيابية سبب عدم خروج العراق من طائلة البند السابع إلى تخوف دول الخليج من النفوذ الإيراني في العراق ومخاوف من أن يصبح العراق دولة اقتصادية قوية تتحكم بالسوق العالمية.

ففي مقابلة مع "المدى" أوضح عضو لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية عماد يوحنا "أن من الأسباب التي تقف بوجه عدم خروج العراق من طائلة البند السابع هو التدخلات الخارجية والإقليمية"، مبينا ان دول الخليج لا تريد للعراق ان يكون دولة قوية اقتصادياً بفعل ما يمتلكه من ثروات طبيعية كبيرة".

ويتألف الفصل السابع من ١٣ مادة، ويعد القرار ٦٧٨ الصادر سنة ١٩٩٠ والداعي لإخراج العراق من الكويت بالقوة من بنود هذا الفصل، ولا يزال العراق تحت طائلته بسبب بقاء قضية رفات المواطنين الكويتيين الأسرى والمفقودين في العراق، والممتلكات الكويتية بما في ذلك أرشيف الديوان الأميري وديوان ولي العهد ومسألة التعويضات البيئية والنفطية والتي بعد أن عقدت أولى اجتماعاتها في الـ٢٧ من آذار ٢٠١١، مباحثاتها في الكويت لحل القضايا العالقة بين الطرفين.

وكنتيجة لتحسن العلاقات اتفقت الكويت مع العراق على إلقاء تعويضاته لصالح الخطوط الجوية الكويتية على أن يتم إنشاء خطوط جوية مشتركة بقيمة مبلغ التعويض التي بلغت نحو ٣٠٠ مليون دولار، كما أعادت الكويت تسيير رحلات جوية إلى العراق، إذ هبطت في مطار النجف في (١٧ نيسان ٢٠١٢)، أول طائرة كويتية بعد مرور٢٢ سنة على آخر رحلة للعراق، فيما أكدت شركة (طيران الجزيرة) أنها ستقوم برحلتين أسبوعياً إلى المطار قابلة للزيادة، فضلا عن رحلات أخرى إلى بقية المطارات في البلاد. وتابع يوحنا "أن العراق استكمل جمع الإجراءات من تعويضات وكذلك تسوية ملف شركة الطيران والتي دفعنا لهم مبلغ (٥٠٠) مليون دولار من اجل تمكن العراق شراء طائرات نقل جوي للمسافرين وما يحتاجه في أمور أخرى، موضحا ان هناك ملفات لم تحسم بعد هو الحدود والأسرى، معللا ذلك إلى انعدام الثقة بين الطرفين في حلحلة هذه الأمور والتي تحتاج إلى إعادة نظر.

وبدوره أعرب النائب عن القائمة العراقية حسن شويرد عن تفاؤله لحلحلة جميع الملفات العالقة بين الكويت والعراق من اجل خروج العراق من الفصل السابع.

وذكر شويرد لـ"المدى" أن العراق يتطلع إلى إقامة أفضل العلاقات الأخوية مع الجانب الكويتي بغية تسوية جميع الملفات العالقة والقديمة، لافتا الى ان الامر يتطلب ذهابنا معا الى مجلس الامن لوضع آلية مؤطرة بإطار قانوني تسهل الإسراع بخروج العراق من هذه العقوبة غير العادلة.

وأضاف "أن الأمر لا يقتصر على التفاهم بين الكويت والعراق بل يتعدى ذلك من خلال عمل حوارات مع الدول الدائمة في مجلس الأمن وكذلك الاتحاد الأوربي حتى نكسب أصوات هذه الدول.

احترازات أمنية مشددة.. والمطلك: أداء القوات الأمنية فاشل

القاعدة تتبنّى اقتحام مديرية مكافحة الإرهاب

□ متابعة/ المدى

تبنّى تنظيم القاعدة في العراق أمس الاثنين سلسلة من الهجمات بينها اقتحام مقر مديرية مكافحة الإرهاب في الثاني من آب حسبما نقل بيان نشرته مواقع تعنى بإخبار "الجهاديين" بينها موقع "حنين". فيما فرضت القوات الأمنية إجراءات احترازية مشددة وأغلقت طرقا رئيسية بجانب الكرخ في بغداد.

يأتي ذلك في وقت وصف عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية أداء القوات الأمنية بالفاشل والرديء معتبراً إياه "غير مهني على الإطلاق".

وذكر بيان عن القاعدة في العراق "انطلقت ثلة مؤمنة من أبناء أهل السنة الكرام في عملية نوعية مستهدفين مقر مديرية مكافحة الإرهاب في منطقة الكرادة وسط بغداد".

وادعى التنظيم في بيانه "قتل ٧٠ ضابطا وشرطيا في عملية نفذها خمسة انتحاريين مدججون بالأسلحة والقنابل سبقه تفجير سيارتين مفخختين قرب البوابة الأمامية والخلفية للمقر".

إلى ذلك فرضت القوات الأمنية، أمس الاثنين، إجراءات احترازية مشددة وأغلقت طرقا رئيسية بجانب الكرخ في بغداد.

وذكر شهود عيان أن "القوات الأمنية فرضت إجراءات احترازية مشددة وأغلقت بعض الطرق الرئيسة في العاصمة"، وأضافوا انه "تم غلق شارع مطار المثنى الذي يربط بين علاوي الحلة وساحة عدن دون معرفة الأسباب".

وبيّن أن "هذا الإغلاق استمر لأكثر من ساعتين ما تسبب بزحام كبير وتعطيل لحركة السير أمام المركبات وأدى إلى حدوث حالة استياء شديدة بين المواطنين".

تفجير مديرية مكافحة الإرهاب.. (أرشيف)

فيما وصف عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية أمس أداء القوات الامنية بالفاشل والرديء معتبرا إياه غير مهني على الإطلاق.

وقال المطلك لـ"البغدادية نيوز" إن "الوضع الأمني غير مستقر وهو محرج للغاية وأداء القوات الأمنية فاشل وغير مهني على الإطلاق ما يتطلب إعادة دراسة الوضع الأمني والسياسي وإجراء التغييرات في الجانبين و بشكل شامل".

وأضاف أن "حادثة استهداف ثلاثة من قادة العراقية في منطقة واحد قرب احد السيطرات التابعة للفوج الثاني من الجيش العراقي أمر يثير الشكوك ويدعو الى التأمل والتفكير في ملابسات الحادثة"، عادا وقائع الحادثة بغير المعقول كونها وقعت قرب سيطرة أمنية وتبعد ١٠٠ متر من احد أبراج المراقبة الأمنية.

وتابع المطلك انه "لم يتم أي تحقيق جدي في الموضوع لتوضيح نتائج هذه الخروقات"، مشيرا إلى أن "لجنة الأمن والدفاع غير قادرة على تغيير شيء من الوضع الأمني في الوقت الحالي في ظل الأوضاع السياسية المربكة والتدخلات الخارجية وعدم جدية تجاوب الأطراف".

وفي سياق امني متصل أعلنت مديرية شرطة الأقضية والنواحي في محافظة كركوك، أمس الاثنين، بأن قوة أمنية مشتركة اعتقلت ١٥ شخصاً غالبيتهم مطلوبين بتهمة الإرهاب خلال عملية أمنية نفذتها جنوب المحافظة.

وقال مدير شرطة الأقضية والنواحي العميد سرحد قادر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة مشتركة من الجيش والشرطة نفذت، صباح أمس، عملية دهم وتفتيش في ناحية الرياض وقضاء الحويجة، مما أسفر عن اعتقال ١٥ شخصا بينهم ١١ مطلوبا وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب"، مبينا أن "القوة صادرت سيارتين ودراجة نارية كانت بحوزة المعتقلين".

وأضاف قادر أن "العملية استندت إلى معلومات استخبارية دقيقة"، مشيرا إلى أن "القوة نقلت المعتقلين إلى مركز أمني للتحقيق معهم".

يذكر أن محافظة كركوك تشهد أعمال عنف شبه مستمرة تستهدف عناصر الأجهزة الأمنية والمدنيين، بالإضافة إلى تسجيل الكثير من حوادث القتل التي تندرج غالبيتها في إطار النزاعات العشائرية أو الخلافات الشخصية.

النفط تنفي أزمة الغاز.. والبرلمان يؤكدها ويطالب باستثمار توزيعه

□ بغداد/ مهند جواد - محمد حميد

نفى مصدر في وزارة النفط، طلب عدم الكشف عن اسمه، وجود ازمة في مادة الغاز السائل، متهما بعض وسائل الإعلام بتأجيج هذا الموضوع.

وقال المصدر لـ"المدى برس"، ان "الترويج لوجود أزمة في مادة الغاز دفع المواطنين إلى الإسراع لملء اسطواناتهم فوق ما يحتاجونه من هذه المادة خشية تفاقم الأزمة وانحصار هذه المادة في السوق السوداء". واشار الى ان "بعض ضعاف النفوس من الباعة المتجولين لاسطوانات الغاز استغلوا هذه الشائعات وبدأوا يروجون لأزمة من اجل رفع الأسعار والحصول على مكاسب مالية".

من جانبها حملت لجنة النفط والطاقة النيابية وزارة النفط مسؤولية ارتفاع أسعار مادة الغاز السائل المستخدم في المنازل، متهمة موظفين داخل الوزارة بالتستر على عمليات فساد كبيرة.

وقال عضو اللجنة النيابية عدي عواد في تصريح لـ"المدى برس"، ان "الآليات التي تتبعها وزارة النفط في إنتاج وتوزيع المنتجات النفطية قديمة جدا وهي سبب في هذه الأزمة كما تتخلل هذه الآليات عمليات فساد كبيرة ورشوة وابتزاز". وتشهد مناطق بغداد ارتفاعا ملحوظا في أسعار مادة الغاز السائل حيث وصل سعر الاسطوانة الواحدة إلى نحو ١٥ ألف دينار بعدما كان يباع بسعر ٦ آلاف دينار لأسباب عزتها وزارة النفط الى إعادة إحدى البواخر المحملة بالغاز لعدم مطابقتها للمواصفات، والذي تزامن أيضا مع خلل أصاب أحد معامل الغاز في الجنوب. وتابع عواد أن لجنته "قدمت مقترحا لوزير النفط عبد الكريم لعيبي بان تترك الوزارة عملية توزيع المنتجات النفطية ومحطات التعبئة الى القطاع الخاص كما هو معمول في كبرى دول العالم".

وأكد أن الوزارة لم تبعث أي رد لغاية الآن على هذا المقترح وإنها متمسكة بان تضع يدها على كل شيء يتعلق بالمنتجات النفطية وهو ما سيؤخر تقدم البلاد بهذا القطاع المهم". متهما بعض الموظفين بوزارة النفط بـ"التستر وإغلاق الكثير من ملفات الفساد التي تخص مسؤولين كبار في الوزارة".

■ (المدى برس)

الهجرة ترفض إعادة العراقيين قسراً من أوروبا

□ بغداد/ ضرغام المالكي

أكد وزير الهجرة والمهجرين دينار نجمان دوسكي رفض الحكومة والبرلمان إعادة العراقيين قسراً من دول الاتحاد الأوروبي عامة ومن السويد خاصة، مبيناً ان ترحليهم قسرا يتسبب بمشاكل لهم لأن بعض المناطق التي هاجروا منها مازالت غير مستقرة أمنياً بشكل كبير. وقال دوسكي في بيان لوزارة الهجرة تلقت "المدى برس" نسخة منه، إن "البرلمان العراقي طالب الحكومة العراقية والجهات المعنية بإعادة النظر بمذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة العراقية والسويد في عام ٢٠٠٨ بشأن إعادة اللاجئين العراقيين في السويد، لاسيما إن اغلبهم قد باعوا ممتلكاتهم في العراق". وطالب خلال لقائه السفير السويدي (كارل ماجنوس) في بغداد الحكومة السويدية بـ"سرعة النظر الى طلبات اللجوء للعراقيين الموجودة في المحاكم المختصة السويدية لان البعض منها يستغرق من ٣ إلى ٥ سنوات". وأشار إلى أن "الوزارة تسعى إلى الوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف عن طريق تشجيع العودة الطوعية للاجئين العراقيين في الدول الأوروبية والعمل على تأهيلهم بمشروع الأمن والاستقرار الإنساني والعمل على زيادة المنح المادية لهم للانخراط في المجتمع".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون